قضية المعلقات الشعرية بين الرفض والقبول

أ. محمد عمر محمد بشير
كلية التربية المرج - جامعة بنغازي
mohmmed.Omar@Edo.edu.ly
https://orcid.org/5036-9578-0001-0009

أ. صفاء خالد محمود عتيق
كلية التربية المرج – جامعة بنغازي
Nghmtwtr47@gmail.com
https://orcid.org/0009-0008-4960-8822

المستخلص:

منذ أنّ جمع حماد الراوية القصـــائد الســـبع الطوال في القرن الثاني الهجري وقدمها للدارس العربي على أنها أفضـــل ما جادت به قرائح شـــعراء الجاهلية ، فظهرت مؤلفات وتصـــانيف على مرّ العصـــور تناولت هذه القصـــائد من حيث عددها وصحة نسبتها لقائلها، بل الأمر تجاوز أكثر من ذلك فبرزت شروح تهتم بمضـامين هذه المعلقات تركيبا ولفظا ومعنى وصـورة وإعرابا، منها: شرح ابن النحاس والزوزني وابن الأنباري وأحمد أمين الشنقيطي، وسار الأمر على هذا النهج إلى أن أثيرت قضية تعليقها بعد أن وقف الدارسون على نص لابن الكلبي في القرن الثالث الهجري يشـــير فيه إلى قضـــية التعليق، مما أثار حفيظة الكثير من الدارسين، فانقسموا بعد ذلك إلى مؤيد لذلك، وبين منكر ورافض له.

وإذ تتناول الدراسة هذا الجانب أردنا أولا الوقوف على أهم المفاهيم التي درج الدارسون على تسميتها للمعلقات، ثم الانتقال إلى استعراض الآراء والدراسات التي تناولت تعليق شعر المعلقات، وقد سارت في خطين متوازيين هما:

الأول - رفض قضية التعليق شكلا ومضموننا معللاً ذلك بقدسية الحرم المكي، وعدم معرفة العرب بالكتابة، ومثّل هذا الاتجاه دارسون عرب ومستشرقون.

الثاني - أكد أصحابه على مسألة التعليق، وأن التشكيك فيها يعدّ بمثابة الطعن في أصالة الشعر العربي، وقد سار أصحاب هذا الاتجاه في خطين متوازيين: الأول خطٌّ بدأ من القرن الثالث الهجري وينتهي في القرن الحادي عشـــر الهجري، أمّا

الثاني فيبدأ بصـدور كتاب جرجي زيدان سـنة 1911م ويسـتمر حتى عصـرنا الحالي.

الكلمات المفتاحية: شعر المعلقات، الشروح، ابن النحاس، جدار الكعبة، المستشرقون

Abstract:

Since Hammad Al-Rawi collected the seven long poems in the second century Ah, he presented it to the Arab scholar as the best work of pre-Islamic poets, throughout the ages, the literary scene has not had enough of the emergence of works and classifications that deal with these poems in terms of their number and the accuracy of their and the validity of its attribution its speaker, in fact, the matter went beyond that, and explanations concerned with the contents of these commentaries, their words structures, their forms and that parsing, including: explanation of Ibn al-Nahhas,al-zawzani, ibn al-Anbari, and Ahmad Amin al-shanqeeti, the matter continued in this manner until the issue of its suspension was raised after scholars decided text by Ibn al-kalbi in the third century AH referring to the issue of commentary, this angered many students, who then divided into those who supported it, those who denounced it, and those who rejected it. If we address this aspect, we would first like to highlight the most important concepts that scholars have traditionally called muallaqat, then we moved on to review the opinions and studies that dealt with the issue of suspension, it went in two different directions: the tendency to reject the issue of commentary in its form and content is based on the sanctity of the Holy mosque in mecca, and the Arabs lack of knowledge of writing, this trend was represented by Arab scholars and Orientalists, as for the other direction, its authors emphasized the issue of suspension,

Doubting it tantamount to challenging the authenticity of pre- Islamic poetry, the proponents of this trend followed two timelines: a line that begins in the third century AH and ends in the eleventh century AH, as

for the second, it begins with the publication of Jurji zaidans book in 1911Ad, entitled the history of Arabic language literature, and continues until our current era.

Key words: Mu'allaqat poetry, orientalis ,Wall of the Kaaba ,Ibn al-nahhas , explanations .

المقدمة-

الحمد لله حمدا كثيرا على كريم عطفه وجزائه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد

يعدّ الشـعر الجاهلي أحد المقومات الأسـاسـية والركائز الفاعلة التي عكسـت حياة عرب الجاهلية ، فنقل لنا بين مفرداته أطورا من تلك الحياة بشتى صورها الاجتماعية والفكرية والسياسية، فمثّل ذاكرتهم ووسيلتهم للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم وتجاربهم؛ لذلك يعدّ ديواناً لهم ومنظما لأخبارهم وأيامهم، والملاحظ أن عرب الجاهلية لم يدونوا شـيئا منه إنما اعتمدوا على السـليقة والفطرة التي جُبلَ عليها العربي آنذاك، فكانوا يرتجلون الشـعر ارتجالا ليتلقفه الجمع بالحفظ والرواية، ومضـى الأمر على هذا النهج حتى جاء الإسـلام، فبرزت نية التدوين لما استوجبته تلك الفترة من تدوين وتسجيل الأخبار والوقائع.

وما يعنينا في هذا السياق هو تناول قضية ارتبطت بأولى عمليات التدوين، إذ ارتبطت مضـامينها بمدى معرفة العربي بالقراءة والكتابة، وهل كان يملك المؤهلات التي مكنته من تدوين ما يملى عليه من نثر وشعر؟

فالقضـية إذا لها علاقة بالتدوين ولكنها تأخذ منحى آخر يتمثل في كتابة تلك القصـائد السبع أو العشر وتعليقها على أستار الكعبة، لقد استأثرت هذه القضية باهتمام عدد كبير من الروّاد، فأدلى كلٌّ منهم برأيه وفق ما تيسّـر له من شـواهد تاريخية، فيرى بعضـهم أن أمر تعليقها ربما يكون مبالغا فيه، مستندين في ذلك إلى ندرة الأدلة التاريخية، وأن هذه الفكرة يرجح أنها من نتاج الخيال الشـعبي الذي أسـبغ هالة من القداسـة على شـعر المعلقات، و دافع آخرون عن صـحة القصـة معتمدين على أقوال متوارثة من بعض المؤرخين القدماء الذين يؤكدون

أن شعراء العصر الجاهلي تنافسوا في تأليف القصائد ونظمها، فعدّت المعلقات أسماها وأرفعها مما يجعل من المنطقي تعليقها على أستار الكعبة. أما المستشرقون فقد تناولها لتكون مدخلا لقضية أخرى أعمق تمثّلت في التشكيك والطعن في التراث العربي .

أولا -أهمية الموضوع

إنّ للمعلقات أهمية وقيمة عالية لدى الدارس العربي، فهي تعكس قيم البطولة والإقدام والكرم، كما تنقل صورًا من حياة عرب الجاهلية وعلاقتهم الاجتماعية في السلم والحرب، وقد بلغت شأنًا عظيما عندهم حتى أنها كُتبت وعُلقت على جدار الكعبة؛ لبيان مكانتها السامية، فكانت قضية التعليق مثار جدل بين الدارسين من عرب وعجم، فأفردت المؤلفات وكتبت البحوث والمقالات؛ لتعزيز الحجة وبيان البرهان، وبناء على ذلك تكمن أهمية الموضوع في تناوله قضية حساسة لامست تراث أمة ضرب بعراقته جذور التاريخ.

ثانيا-أسباب اختيار الموضوع:

1-التعرّف على قيمة هذا الأثر الشعري ومكانته التي مارست على مرّ العصور تأثيرا فاعلا في الدارس العربي والغربي.

2 –تسليط الضوء على قضية شغلت الباحث والدارس العربي والغربي، للوقوف على أهم الآراء والدراسات التي حاولت أن تتناولها من منظورها.

ثالثا-أهداف الدراسة:

1- المقارنة بين آراء المستشرقين والباحثين العرب الذين أنكروا تعليق المعلّقات على أستار الكعبة، مع عرض أبرز الردود التي عُنيت بتأكيد هذا التعليق وإثباته.

2-تتبع المفهوم التاريخي الذي مرت به المعلقات بدءًا من القرن الثالث الهجري وصولا للقرن الخامس الهجري.

وانطلاقًا من ذلك، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الذي يُعنى بتتبّع الظاهرة الأدبية عبر مسارها الزمني للكشف عن جذورها ومنطلقاتها، كما سعت إلى توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يركّز على تحليل النصوص والآراء، بغية الوقوف على الأدلة والبراهين التي يسوقها الدارسون.

رابعا- تساؤلات الدراسة :

*-إذا كانت المعلقات تمثل الذخيرة الشـــعرية لدى عرب الجاهلية، فلماذا لم تحفظ بطريقة غير التي نقلتها لنا كتب الأدب والتراث؟

*-لماذا لا نجد اتفاقًا بين الدارســـين على تحديد مفهوم جامع للمعلّقة؟ وإذا جُزم أنّها اختيرت من أصـفى ما جادت به قرائح الشـعراء، فهل كانت حقًّا بحاجة إلى ذلك التنميق والتزيين حتى بلغ الأمر حدَّ كتابتها بماء الذهب؟

*- لماذا اختلف الدارسونّ على مرّ العصـور في الاتفاق على مفهوم جامع لها؟ ولمـاذا أنكروا منـذ القرن الثـالـث الهجري فكرة التعليق؟ ومـا الـدافع الحقيقي لإنكار تعليقها؟

*- ما الدافع لإنكار المستشرقين لفكرة تعليقها جزئيا أو كليا؟ وكيف ربطوا بينها وبين قضـية التشـكيك في أصـالة الشـعر الجاهلي؟ ثم كيف اسـتطاع الدارسـون العرب حديثا وقديما الوقوف في وجه هذه الجدلية؟

خامسا-الدراسات السابقة:

1-كتاب للدكتور سـليمان الشـطي بعنوان "المعلقات وعيون العصـور" صـادر عن سـلسـلة عالم المعرفة الكويتية لسـنة 2011 ، اسـتعرض الكاتب الجذور التـاريخيـة للمعلقـات متنـاولا مفـاهيمهـا وأهم شـــروحهـا القديمـة، ثم انتقل إلى استعراض أهم الدراسات الحديثة التي تناولتها هذا المكون الأدبي.

2-رســالة ماجســتير للباحث علي قرش بعنوان "صــحة الشــعر الجاهلي بين دراسـات العرب و المسـتشـرقين" صـادرة عن جامعة زيان عاشـور بالجزائر،

تناول في أحد مباحثها آراء بعض المستشرقين من قضية كتابة المعلقات بماء الذهب وتعليقها على أستار الكعبة.

3-بعض المقالات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي منها: مقال منشور على موقع إضاءات بعنوان "قصة المعلقات السبع الطوال " للباحث عبد السلام حيدر، بتاريخ 28-12-2018م،اهتم بإيراد بعض الأدلة من كتب التراث التي أيدت فكرة التعليق ابتداء من القرن الثالث الهجري وحتى القرن الخامس الهجري. ومقال منشور على موقع الأدب الإسلامي للكاتب محمد بلاسي بعنوان" المعلقات السبع بين الحقيقة والأسطورة " استعرض فيه التسميات التاريخية التي مرّت بها المعلقات ، معرجا على آراء بعض الدارسين العرب والغرب بخصوص قضية التعليق.

سادسا-منهجية البحث:

جانب تمهيدي، تناولت الدراسة التطوّر التاريخي لمفهوم المعلّقة، مستعرضةً أبرز المسميات التي أوردتها كتب الأدب والنقد عبر العصور.

المبحث الأول: جدلية المفهوم و آراء الدارسين حول إنكار فكرة تعليق المعلقات.

المبحث الثاني: مؤيدو التعليق بين القديم والحديث.

وخلص البحث إلى خاتمة تضمنت جملة من النتائج والتوصيات، وثبتاً بأهم المصادر والمراجع.

التمهيد-

يكاد يتفق أغلب الدارسين العرب على أن المعلقات هي: قصائد مختارة لأشهر الشعراء الجاهليين، تمتاز بطول نفسها الشعري، وجزالة الفاظها وخصوبة معانيها وثرائها، وتنوع فنونها وموضوعاتها، فهي تمثل قمة النضج في البناء، وتصور حياة العرب في الجاهلية وأخبارهم وحروبهم وأيامهم (عفيف، دت، ص34). ولقيمتها ومكانتها قدمت على غيرها، فجُعل شعراؤها أئمة للشعراء في ذلك العصر وما تلاه، فهي وفق هذا التصور تعدّ انعكاسا لجميع مناحي الحياة آنذاك السياسية والاجتماعية والدينية، أما طريقة جمعها

واختيارها دون غيرها فقد أجمع الدارســون على أن (حماد الراوية) هو الذي أختارها فقدمها على غيرها من القصـائد. وبناء على هذا التمهيد تسعى الدراسة إلى عرض جملة من الآراء والأقوال التي تناولت تعليق المعلقات من العرب والمستشرقين، قصد الوقوف على جذورها التاريخية، وبيان كيف استند كل فريق إلى أدلّة وبراهين ناقض بها الفريق الآخر، لنخلص في نهاية المطاف إلى آراء الدارسين العرب المحدثين الذين اعتمدوا في ردودهم على الحجة والبرهان تارة، وعلى الدليل العقلي الراسخ الذي يفنّد كلّ ظنٍّ أو شكّ تارة أخرى

المبحث الأول- ويحوي جانبين هما:

***-المعلقات وجدلية المفهوم.**

إنّ المتتبع لكتب الأدب والتراث سيجد تفاوتا لدى معظم الدارسين على الاتفاق لتحديد مفهوم جامع للمعلقات، فمنهم من يسـميها المعلقات السـبع ومنهم من سماها المذهبات، ومنهم من ارتضى بتسميتها بالسموط، كما أطلق بعضهم عليها القصائد المختارة أو السبعيات أو القصائد التسع المشهورة أو العشر وذلك لمن أضاف على السبع السابقات قصيدتين أو ثلاث، وكلها مسميات تفاوتت بتفاوت المرحلة الزمنية، تبعا للظروف الفكرية و الاجتماعية والسياسية، فإن رجعنا إلى أقدم إشارة تاريخية بين أيدينا سنجد أنها وردت في كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (270ه)، إذ أشار صراحة لمفهوم السبع حينما حكم على معلقة لعمرو بن كلثوم، فقال: "وهي من جيد شعر العرب القديم، وإحدى السبع" (ابن قتيبة، 1966: 236/1)، وقد نقل ابن النحاس قولا يتوافق فيه مع قول ابن قتيبة، عندما أشار صراحةً لمفهوم السبع الطوال، إذ قال:" أنّ حماد الراوية لما رأى زهد الناس في حفظ الشعر جمع هذه السبع وحضّهم عليها" (النحاس، 1973: 682/2) ، ويشير في موضع آخر أنه أخذ هذا المفهوم من العالم اللغوي أبو الحسن علي بن محمد بن كيسان (299ه)، عندما قال: " فهذه آخر السبع المشهورات، على ما رأيت اكثر أهل اللغة يذهب إليه منهم أبو الحسن بن كيسان" (النحاس، 1973: 681/2).

أما في القرن الرابع الهجري سنجد هذا المفهوم يتصدر عناوين المؤلفات التي تصدت لشرح تلك القصائد، منها: شرح القصائد السبع الطوال أو شرح الطوال

لابن الانباري(328ه) المعروف "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" ، وكتاب ابن عبدالله بن جعفر أبو محمد المعروف بدرستويه (347ه) المسمى "بتفسير السبع الطوال"(بن يوسف، 1952: 113/2)، ومثله ما نُسب إلى أبو علي القالي (256ه) كتاب "تفسير السبع الطوال."(الحموي، 1993: 29/7)، وإذا رجعنا لكتاب الفهرست لابن النديم (438ه) نجده يورد كتابا لقاضي تكريت يحمل عنوان "تفسير السبع الجاهلية بغريبها"،(ابن النديم، دت: ص122) وهو ما ذهب إليه كلٌّ من: الزوزني (486ه) في مقدمة شرحه المسمى "شرح القصائد السبع" (الزوزني، 1992: ص 2).

وإذا انتقلنا إلى القرن السادس الهجري سنجد تداخلا في الأسماء، إذ أضحت عملية الترادف واقعا محسوسا، فَسيقت مجموعة من المفاهيم رافقت المسمى السابق، لعل أشهرها ما أورده صاحب كتاب جمهرة أشعار العرب أبو زيد محمد الخطاب القرشي على لسان أبي عبيدة أنه قال: "هؤلاء أصحاب السبع التي تسمى السمط: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة، والأعشى، ولبيد، وعمرو، وطرفة ...فمن زعم أن في السبع شيئا لأحد غيرهم فقد أخطأ، وخالف ما أجمع عليه أهل العلم والمعرفة وليس عندهم فيهم خلاف ولا خلاف مع أشعارهم " (البغدادي،1986:ص125-126)، وهو قول تلقفه ابن رشيق والسيوطي في كتابه "شرح شواهد المغنى" ، والأصفهاني في كتابه الأغاني حينما أشار إلى أبيات لعلقمة الفحل. (الأصفهاني،1993: 201/21)، ونجد بعض المصادر الأخرى تحجم عن هذا الاسم لتفضل تسميتها بالمذهبات، فقد جاء في كتاب الشعر والشعراء قولا لصاحبه يحكم فيه على معلقة عنترة، فيقول: " وهي أجود شعره وكانوا يسمونها المذهبة "(ابن قتيبة،1966: 252/1)، والأمر نفسه يتردد عند محمود شكري الألوسي في شرحه "بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب " فقد أشار أثناء تعرضه لأحد أبيات ذي الرمة في وصف الناقة :

شَخْتُ الجزارةَ مِثْلَ البَيْتِ سَائِرَه مِنَ المَسُوحِ خَدَبٌّ شَوْقَبٌ خَشَبُ (ذو الرمة،1982: 115/1)

(الرجز ووزنه)

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ

فقال هذه قصيدة تسمى المذهبة (الألوسي، 1925: 3/60-61).

وبناء على ما تقدم يمكن أن نجمل المراحل التي مرّ بها مفهوم المعلقة في التقسيم الآتي:

أ-المعلقات السبع أو العشر، ورد هذا المفهوم الأول عند الزوزني في شرحه للمعلقات بعنوان "شرح المعلقات السبع"، محددا عددها وأصحابها، بينما سماها أحمد بن الأمين الشنقيطي "المعلقات العشر وأخبار قائلها" مضيفا إليها ثلاثة قصائد لم يذكرها الزوزني.

ب- القصائد العشر هو اصطلاح أطلقه التبريزي في شرحه للمعلّقات، حيث أوضح أنّه سيعمل على تلخيص شرح القصائد السبع، مخالفًا بذلك ما انتهجه الزوزني والشنقيطي (التبريزي، دت: ص2).

ج-السموط مفرد سمط وهو خيط النظم مادام فيه الخرز لأنه يعلق، وقيل قلادة أطول من المخنقة، وقد ورد هذا المفهوم على لسان أبي زيد القرشي، صاحب كتاب *الجمهرة*، حين أبرز مكانة الشعراء ومنزلتهم، فجعَل امرأ القيس في أعلى المراتب، بينما وضع طرفة في أدناه (القرشي، دت: ص98)، فهو يشبه السمط بالقلادة حينما يقسم القصائد إلى سبعة ينسبها لسبعة شعراء، وقد تبنى ابن رشيق هذا المفهوم وأقره في كتابه العمدة (القيرواني، 1981: 1/96).

د-المذهبات ورد هذا المسمى عند ابن قتيبة، إذ حكم على أبيات لعنترة، فقال: " وهي أجود شعره، وكانوا يسمونها المذهبة "، (ابن قتيبة، 1966: 1/236)، وقد تلقّف ابن عبد ربه هذا المفهوم في كتابه العقد الفريد، فجعله معيارا للتفاضل بين الشعراء، إذ :"عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة وعلقتها بين أستار الكعبة، فيقال : مذهبة امرئ القيس، ومذهبة زهير ..." (عبدربه،1983: 5/269)، ونجد نص هذا الخبر يتردد عند ابن رشيق في كتابه العمدة، فأخبرنا أنّ:" المعلقات تسمى المذهبات؛

وذلك لأنها اختيرت من سائر الشعر فكتبت في القباطي بماء الذهب، وعلقت على الكعبة" .(القيرواني، 1955: 96/1)

ه-السبع الطوال الجاهليات وهو مفهوم أطلقه ابن الأنباري على شرحه لقصائد سبع شعراء جاهليين هم: أمرؤ القيس، طرفة بن العبد، زهير، عنترة، عمرو بن كثلوم، الحارث بن حلزة، لبيد بن ربيعة.

عليه، فإنّ الباحث بعد هذا الاستعراض التاريخي يرى ثبات اسم القصائد السبع، ويؤكد أنّ الذين عنوا بها شرحًا ودراسة قد أجمعوا على أنّها سبع معلّقات لا تزيد ولا تنقص، وما ورد بعد ذلك لا يعدو أن يكون اجتهادات فردية من بعض الدارسين

-آراء الدارسين العرب حول إنكار فكرة تعليقها.

أ-آراء الدارسين العرب القدماء والمحدثين، ويتزعم هذا الاتجاه:

1-أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (338ه) ومن جاء بعده من الدارسين، فبعد أن أنهى شرح القصائد السبع، جاء ليؤكد أنها آخر السبع المشهورات التي تلقاها أهل اللغة من دون أن يضيف أو يعترض، فيقول: " في الشعر ما هو أجود من هذه، كما أنه ليس لنا أن نعترض في الألقاب وإنما نؤديها على ما نقلت إلينا" (ابن النحاس،681/2)، وبعد هذا التعليق يورد نص اعتراضه قائلا: " أنّ حماد الراوية لما رأى زهد الناس في حفظ الشعر جمع هذه السبع، و حضهم عليها وقال لهم هذه المشهورات فسميت القصائد المشهورة" (ابن النحاس،682/2)، فهو لا ينفي فكرة التعليق فقط، بل يرى أن الاختلاف واقع في جمعها وتسميتها، فيقول " واختلفوا في جمع القصائد السبع، فقيل أنّ العرب كان أكثرهم يجتمع بعكاظ ويتناشدون، فإذا استحسن الملك قصيدة قال: علقوها وأثبتوها في خزانتي "(ابن النحاس،682/2)، ويعلّل نصر الدين الأسد إنكار ابن النحاس لفعل التعليق للأسباب الآتية:

أ-أنّ المتقدمين لم يذكروا هذا الفعل لا من قريب أو بعيد.

ب-أنّ عرب الجاهلية كانوا أميين لا يكتبون.

ج-أنّ الكعبة أقدس مكان عند العرب، فهل يعقل أن يلوث هذا المكان بقصائد قيلت في الغزل والنسيب والهجاء؟ (الأسد،1959: ص170).

2- وقد تناول بعض الدارسين المتقدّمين هذه الأسباب فأبطلوا الاستناد إليها، ورأوا أنّ فكرة التعليق إنما وردت عند ابن الكلبي، وعند أحمد بن أبي طاهر طيفور(ت280ه) في كتابه " المنثور والمنظوم" ، غير أنّ قوله بأميّة عرب الجاهلية لا يقوم على أساس صحيح، إذ أنّ الأخبار الكثيرة تؤكد إجادة بعض القريشيين للقراءة والكتابة، وتعليقهم بعض عهودهم ومواثيقهم ذات الأهمية في جوف الكعبة، ومن ثمّ فلا يوجد مسوّغ عقلاني أو ديني يمنعهم من تعليق أجود ما جادت به قرائحهم في أركان البيت الحرام.(طبانة، 1976:ص26-27-29).

3- وإذا انتقلنا إلى العصر الحديث سنجد بعض الدارسين العرب يتلقف قول ابن النحاس ليبني عليه أدلته وأحكامه تجاه هذه القضية، ومن هؤلاء:

أ-مصطفى صادق الرافعي حيث اتخذ موقفا صارما من فكرة التعليق، فيسلم بأن هذه القصائد هي من مختارات الشعر، وأن العرب كانت تعرضها على قريش، أما تعليقها على أستار الكعبة فهو خبر موضوع خَفي أصله حتى وثق به المتأخرون، وبعد أن يعرض لرأي ابن النحاس السابق، يعرض لخبر التعليق الذي أفرده ابن الكلبي فيرفضه لعدم ثقة ابن النحاس به، ولأنه خبر أغفله أكثر مؤرخي الأدب مثل صاحب الجمهرة وابن قتيبة والجاحظ والمبرد. ويخلص إلى أن حمادا هو من اختار ها، وابن الكلبي هو الذي أتى على خبر تعليقها، فليس بغريب أن يكون قد رأى انصراف الناس عن شعر الجاهليين فاختلق هذا الخبر ليصرف وجوه الناس إلى هذه القصائد، وأن الذي روى هذا الخبر إنما أخذه من تعليق قريش لصحيفة مقاطعة بني هاشم.(الرافعي، 1974: 2/163-164)

فالرافعي لا يرفض فكرة التعليق رفضا قاطعا، بل يتبنى قراءة نقدية متماسكة تكشف عن وعيه بتاريخ الرواية ومصادرها، وتبرز حرصه على التمييز بين ما هو ثابت وما هو مختلق، ويظهر موقفه منهجا عقلانيا رصينا في التعامل مع الاخبار الأدبية، مؤكدا أنّ قضية التعليق لم تُثبت بدليل معتبر، وإنما هي من الأخبار التي شاعت عند المتأخرين دون سند قوي.

ب- ويأتي طه حسين معززا كلام الرافعي بشكه حول صحة الشعر الجاهلي، مبيننا أنه لا يمكن الاطمئنان والثقة للشعراء الجاهليين، بحجة أنّ أخبارهم وأشعارهم وصلت بطرق الرواية والتكلف والنحل، فيقول:" ولن نستطيع أن نعترف بأن ما يروى من سيرة هؤلاء الشعراء الجاهليين وما يضاف إليهم من الشعر تاريخ يمكن الاطمئنان إليه أو الثقة به لا تفيد يقيننا ولا ترجيحا " (طه

حسين،2012:ص149)، إذ يتخذ من هذه المسألة مدخلا للحديث حول قضية التعليق الذي يرى أنه ليس من الواجب أن نحفل بها، ونعقد آمالنا عليها، فيقول يجب أنّ:" لا نحفل بقصة تعليق هذه القصائد السبع أو العشر على الكعبة أو في الدفاتر؛ فما نظن أنّ أنصار القديم يحفلون بهذه القصة التي نشأت في عصر متأخر جدا، والتي لا يثبتها شيء في حياة العرب وعنايتهم بالآداب"(طه حسين، 2012: ص174)

ج-ويعرض شوقي ضيف لهذه القضية من منطلقين:

الأول - معجمي مصطلحي : فيرى أنّ أصل الفعل "علق" أُخذَ من " العلّق" أي النفيس، وليس كما يتوهم البعض أنها علّقت على أستار الكعبة، فيقول: " أنها لم تعلّق بالكعبة كما زعم بعض المتأخرين، وإنما سميت بذلك لنفاستها أخذا من كلمة العلّق بمعنى النفيس، ويقال إن أول من رواها مجموعة في ديوان خاص بها حماد الراوية".(ضيف، دت: ص176)

والثاني- خبر كتابتها وتعليقها: إذ عدّها من باب الأساطير، وأنه تفسير فسّر به المتأخرون معنى الكلمة. " ولو تنبهوا إلى المعنى المراد بكلمة معلقات ما لجأوا إلى هذا الخيال البعيد" (ضيف، دت : 140).

د- وفي السياق ذاته يعرض الباحث محمد الخضر حسين لهذه القضية في مجمل رده على طه حسين، فنجده يميل إلى فكرة إنكار التعليق، ويرفض الرأي القائل إن المقصود بالتعليق هو تعليقها في الدفاتر، إنما سميت معلقات لعلوقها بأذهان صغارهم وكبارهم ومرؤوسيهم لشدة عنايتهم بها (حسين، 1345ه: ص307-308).

ه-ويرى عبد المتعال الصعيدي أن العناية بجمعها دليل على أنها لم تكن معروفة بالمعلقات، فلو كانت مجموعة لم تكن هناك حاجة إلى جمع حماد لها، فاسم معلقات جاء بعد حفظها وشرحها، فشاع بين الناس هذا الاسم الجديد " معلقة" ونسوا اسمها القديم " القصائد المشهورة"، ثم مضوا على ذلك إلى أن جاء من العلماء من عني بفهم هذا الاسم الجديد لها، ومعرفة سر إطلاقه عليها، ففرض له تلك الفروض الخاطئة (الصعيدي، 1934: ص 1263)، وبعد أن يبسط رأيه يورد الرواية القائلة بأن هناك ملكا يعلق القصائد في خزانته، ويقول إن بعضهم يرجح النعمان بن المنذر، مع أن عصره أحدث من عصر أمرئ

القيس وطرفة والحارث بن حلزة، فلا يصح أنه هو الذي علق قصائدهم بخزانته بعد إنشادها بسوق عكاظ. (الصعيدي، 1934: ص 1264)

و- ويرفض الدكتور أحمد محمد الحوفي هذه القضية استنادًا إلى الاعتراضات التي تناولها من سبقه، إذ يرى أنّ الاسم قد يكون انحدر من كون القصائد تُعلّق في سقف أو جدار بعد أن تُطوى على عود أو خشبة، وذلك على نحو ما كان العرب يفعلون؛ إذ كانوا يكتبون في رقاع مستطيلة من الحرير أو الجلد أو الكاغد، يوصل بعضها ببعض، ثم تُطوى وتُعلّق في جدار الرواق أو سقف الدار أو الخيمة حرصًا عليها من العثة والفأر (الحوفي، 1952: ص151). ومع ذلك، فإن الحوفي لا يرفض فكرة كتابتها على الرقاع أو الجلد، لكنه يرفض تعليقها على أركان الكعبة، ويؤكد قائلاً: " لو كان هذا صحيحًا لوجدنا في النصوص القديمة ما يؤيده، ولكنا لا نجد شيئًا يؤيده في القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو في تاريخ مكة القديم أو في المؤلفات مثل كتاب الأغاني" (الحوفي، 1952: ص146).

ويمكن القول إنّ إنكار فكرة تعليق المعلقات على أستار الكعبة قد أصبح اتجاهاً نقدياً واسعاً بين كبار الباحثين، حيث اجتمعوا على رفض الرواية مع اختلاف في مسالك الاستدلال. فأبو جعفر النحاس أنكرها لغياب السند الموثوق، وبدوي طبانة رأى أنّها أقرب إلى الأسطورة الأدبية التي راجت في كتب المتأخرين. أما الرافعي فاتخذ موقفاً صارماً، فأقرّ بكونها مختارات شعرية عُرضت على قريش، لكنه نفى تعليقها وربط أصل الخبر بحادثة تعليق صحيفة المقاطعة في الكعبة. وطه حسين بدوره أنكر الرواية من منطلق تاريخي نقدي، مؤكداً أنّ المعلقات وصلت عبر رواية حمّاد الراوية لا عبر التعليق، بينما شدّد شوقي ضيف على أنّها خبر لا يقوم على أساس علمي، إذ أغفلته المصادر الأولى. وإلى جانب هؤلاء، رفض عبد المتعال الصعيدي الفكرة أيضاً، معتبراً أنّها من الأخبار التي لا يعضدها نص معتبر ولا شاهد تاريخي، وأنها أقرب إلى الوضع منها إلى الحقيقة. وكذلك الدكتور أحمد الحوفي، الذي لم ينكر كتابتها على الرقاع أو الجلد، لكنه رفض تعليقها على أركان الكعبة، مؤكداً أنّ غياب أي دليل في القرآن أو الحديث أو تاريخ مكة القديم أو كتب الأدب الكبرى دليل على بطلانها. ومن ثمّ يتضح أنّ هؤلاء النقاد، على اختلاف مناهجهم بين التاريخي

واللغوي والأدبي، قد اجتمعوا على رفض الرواية، مع تنوّع في تفسير أسباب ظهورها، مما يعكس وعياً نقدياً متقدماً يحرص على التمييز بين الحقيقة التاريخية والأسطورة الأدبية.

ب- آراء المستشرقين الغرب حول قضية التعليق

انطلق أغلب المستشرقين من الجدلية التي أثارها ابن النحاس حول الشك في قضية التعليق، معتمدين في ذلك على الحجة العقلية والاستدلال التاريخي ببعض القرائن، فبرزت العديد من الأسماء منها:

1- المستشرق الألماني تيودور نولدكه الذي اتخذ من هذه القضية مدخلا لنفي صحة الشعر الجاهلي، فيقول:" أن الشواهد عليها رديئة للغاية. وعندي أن هذا الخبر مشكوك فيه جدا".(بدوي، 1979: ص35)، فرأى أن هذا الأمر من باب الأساطير والخرافات، فلا أساس له بالصحة، فاختلاف رواة الشعر في ضبط أبيات المعلقات دليل على عدم صحة التعليق، فلو كانت معلقة ومكتوبة بماء الذهب كما يزعمون لما وقع علماء الرواية في هذا الاختلاف، ولما تجاهلتها كتب التراث وأغفلها القرآن الكريم وكتب الأحاديث ، فأغلب " الكُتاب الأقدمين الذين كتبوا تاريخ مكة وعنوا عناية بالغة بذكر كلّ التفاصيل الدقيقة التي تتعلق بالكعبة، فلا الأزرقي ولا ابن هشام يذكران هذا الخبر، ولدينا كل سبب كي نذكر أن المصادر الرئيسية عن تاريخ العرب وأساطيرهم : الكلبي وابنه، لا يعلمون شيئا عن هذا الخبر، كما أننا لا نجد أي أثر لهذه المسابقة ومكانا في هذه القصائد في القرآن ولا في النقول الدينية ".(بدوي، 1979: ص35)، فكل ما يروى عن المعلقات هو من القصص الذي نشأ عن التسمية وعن اختيارات حماد لها، فلما أشاعها بين الناس، أوجد لها قصة التعليق.

وأضاف إلى عدم وجود أي أثر على خبر التعليق، وأنه " لو كان هذا الخبر صحيحا لكان النبي (محمد) أبدى رأيه في هذا الأمر أعني أن تكون مثل هذه القصائد الدنيوية قد علقت على أكبر حرم مقدس عند العرب ".(بدوي، 1979: ص35)

وقد اســتدل نولدكه بمقولة أوردها المفضّــل الضــبي عن أبي عبيدة معمر بن المثني في الجمهرة، رتّب فيها أصــحاب المعلّقات، ليؤكّد أنّ هذا الترتيب لا يدلّ على تعليقها على أســتار الكعبة، وإنما يعكس منزلة هؤلاء الشــعراء في الذائقة العربيـة القديمـة، حيث جرى تقديم امرئ القيس في الصـــدارة، ثم تلاه غيره بحسـب ما ارتآه المفضّـل من تفاضـل في الشـعر. ومن ثمّ فإنّ الاسـتدلال بهذا الترتيب لا يُعدّ دليلاً على التعليق، بل هو شــاهد على تقويم نقدي داخلي للشــعر الجاهلي، فقال:" وقال المفضـــل: القول عندنا ما قاله أبو عبيدة في ترتيب طبقاتهم. وهو أن أول طبقاتهم : أصـــحاب الســـبع معلقات وهم: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة، والأعشـــى، ولبيد، وعمرو بن كلثوم، وطرفة بن العبد. قال المفضل: هؤلاء أصحاب السبع الطوال التي تسميها العرب بالسموط ومن زعم غير ذلك، فقد خالف جمهور العلماء" (بدوي، 1979: ص37)، فهو يرى أنّ الترتيب الذي أورده المفضّل الضبي وأبو عبيدة لا يدل على تعليق القصائد على أســـتار الكعبة، بل يعكس حكمًا نقديًا داخليًا في تقويم الشـــعر الجاهلي، أي أنّ المعلقات سُـمّيت كذلك لأنها قصــائد طوال تشــبهها العرب بالسـطور، لا لأنها عُلّقت ماديًا على الكعبة. كما يلفت إلى أنّ اختلاف النقاد المتأخرين في إدخال قصــائد أخرى كقصــيدة عنترة أو الحارث بن حلزة دليل على أنّ المســألة كانت مرتبطة بالاختيار النقدي لا بالتعليق التاريخي، وأن الأدباء هم الذين أوجدوا قصـــة التعليق، نظرا إلى ما يقال من تفاخر الشـــعراء بعكاظ وتحكيم المحكمين فيما بينهم، فرأى رواة الشــعر أن يجعلوا المختار من الشــعر هو هذه القصـــائد السبع، ولما كانت مكة مكانًا له قدسيته، وجدوا أنها أصلح مكان لأن يربط بينه وبين المختار من عيون الشعر. (بدوي، 1979: ص38)

وخلاصـة رأي نولدكه أنّ المعلقات لم يُذكر هذا الاصـطلاح اللغوي بشـأنها إلا لأول مرة عند أبي جعفر النحاس المتوفى سنة 338هـ، ثم ورد ذكرها لاحقًا عند بعض الكُتّاب المتأخرين مثل ابن خلدون والسيوطي. وقد أُطلق عليها هذا الاسم لنفاستها وعلوّ قدرها، إذ رُفعت إلى مقام مبجّل بلغ بها مرتبة الشرف في التراث الشعري العربي. (بدوي، 1979: ص38)

والراي المسلم به أن المستشرقين لم يقفوا عند حدود إنكار فكرة التعليق، بل تجاوزوا ذلك إلى قضية محورية شكّلت أساس أغلب دراساتهم ، وهي التشيك

في صحة الشعر الجاهلي برمّته، ومن ثمّ رفض كلّ ما يتصل به من كتابة ورواية وحفظ وتعليق، وهذا الرأي يقودنا إلى المستشرق الإنجليزي صموئيل مارجليوت، الذي مثّل أحد أبرز الأصوات التي شككت بصحة الشعر الجاهلي، حيث انطلق من فرضية أنّ الشعر لا يعبّر عن حقيقة العصر الجاهلي، بل هو منحول وضعه الرواة في عصور لاحقة، فيربط بذلك قضية التعليق بجدل أوسع حول أصل الشعر الجاهلي ومصدقيته.

2- صموئيل مارجليوت أبرز هؤلاء، فقد نشر مقالة في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بعنوان نشأة الشعر العربي التي أنكر فيها اصالة الشعر الجاهلي وعراقته، ونفى أن تكون هذه القصائد المعروفة بالمعلقات من نتاج ذلك العصر الجاهلي، وبنى إنكاره على جملة من الأدلة؛ منها: أنّ الشاعر الجاهلي ليس سوى كاهن يستمد إلهامه من الجن، وأن لغته غامضة عسيرة الفهم. كما استبعد مارجليوت إمكانية حفظ الشعر الجاهلي بالرواية، مستدلا على ذلك بما نقل عن الخليفة الثاني من إهمال رواية الشعر في صدر الإسلام وأيام الفتوح، ثم أضاف إلى ذلك ما ورد في القرآن الكريم من ذم للشعراء؛ لأن شعرهم يدعو إلى التعصب ويثير الشحناء بين المسلمين، وهو ما يتعارض مع رسالة الإسلام القائمة على توحيد العرب (بدوي، 1979: ص95-96 -97).

كما أنكر في مقاله أن يكون هناك أدب جاهلي مكتوب زاعما أن ذلك يتعارض مع آيات القرآن، فيقول" إن وجود أدب الجاهلي قديم بلغة القرآن مكتوبا بالقلم الحميري، أو بأي قلم آخر، يبدو أنه يتعارض تعارضا صارخا مع أقوال القرآن وتقريراته بحيث لا يمكن الإصرار بهذا الوجود"(بدوي، 1979: ص99).

3- أما ألفرت فقد شكك في نسخ وكتابة هذه القصائد وصحتها، بل تطور شكه ليصل إلى إنكاره لوجود سوق عكاظ، فأوضح أن المعلقة لا تدل إلا على المذهبة، ووصف حكاية تعليقها بأنه أمر مخترع لتفسير الاسم، فقال: " إذا كانت كلمة "علّق" أيضا في العصر المتأخر قد استعملت مرارا بمعنى ينسج أو يكتب عن إملاء بدون انقطاع، فإننا لا نعثر على هذا المعنى في العصر القديم إلا نادرا وبصعوبة. ثمّ إنّ "نسخ" هذه القصائد أمر مشكوك فيه جدا ... ومن الصعب أن تدل المعلقة على شيء آخر غير المذهبة " (بدوي، 1979:

ص71)، ويضـــيف أن " حكاية تعليقها في الكعبة، وإن كانت تذكر في عصـــر متـأخر مررا غير نـادرة، أو حفظهـا في كنز ملكي، فكلا هذين اختراع محض من أجل تفســـير الاســـم، كذلك لا حقيقة لما يقال عن قيام مباريات شـــعرية في الأســـواق، مثل ســـوق عكاظ ... وبعد كلّ هذه الاعتبارات العامة لا نملك إلا أن نُقرّ بأن الأمر مشكوك فيه جدا فيما يتعلق بصحة القصائد القديمة الجاهلية بوجه عام" (بدوي، 1979: ص71-72).

4- وإذا انتقلنا إلى بروكلمان ســنجد أنه ســار في نفس الصــدد الذي أتى عليه نولدكه، فيرى أن تفسير المتآخرين من تسميتها معلقات لأنها علقت على أركان الكعبة تفسير خاطئ لأنه " نشأ من التفسير الظاهر للتسمية وليس سببا كما رأى نولـدكـه، والحق أن هـذه المجموعـة من اختيـار حمـاد الراويـة"(بروكلمـان، دت:67/1) ، وهو رأي وجد توافقا عند " ألفريد فون كريمر" و" أهلود" حينما ذهبا إلى أن الأصـــل اللغوي للفعل (علق) مأخوذ من النســـخ والنقل والتدوين، لذلك قصد بالمعلقات تلك القصائد التي دونت بعد فترة طويلة من النقل الشفهي، أو جاءت من تعليق الأبيات بما سبقها (الشطي، 2011: ص18).

والجدير بالذكر أن هؤلاء المستشرقين لا يذكرون دليلا مقنعا على احتجاجهم، ولكن لنفترض من خلال سردهم أن اعتراضهم له دافعان:

الأول:-أن العرب في الجاهلية لم يكونوا أمة كاتبة بحيث تبلغ معرفتها بالكتابة أن تسجل شعرها وتكتبه.

الثاني:- تلك المكانة المقدسة التي حظيت بها الكعبة في نفوس العرب لا يبيح أن تُعلّق فيها المدونات الشعرية المكتوبة (الأسد، 1956: ص18).

بمعنى أن العرب في الجاهلية لم يكونوا عربا يصـل علمها بالكتابة إلى درجة تســـجل وتدون أشـــعارها، كما أنّ للكعبة قدســـيتها، فلا يجوز أنّ تُعلق عليها ســـجلات مدونـة. وبطبيعـة الحـال يمكن القول أنّ الإنكـار الـذي ذكره القدمـاء والمحدثين حســـب رأينا لا ينطبق إثباته، فهناك الكثير من الأدلة القديمة التي تؤكد خبر التعليق، منها ما أورده البغدادي في خزانته حينما عرضـــت على معاوية بن أبي سـفيان بعض القصـائد الجاهلية، فقال: " قصـيدة عمرو بن كلثوم

وقصـــيدة الحارث بن حلزة من مفاخر العرب، كانتا معلقتين بالكعبة دهرا" (بروكلمان، دت:67/1) ، فهذا القول يبري حماد من أنه اختار قصـيدة الحارث بن حلزة لأسباب قبلية وليست فنية وتاريخية (بروكلمان، دت:77/1).ثمّ ما الذي يحول دون تعليقها، ألم يكن اليونانيون يعلقون بعضـا من أشـعارهم في معابدهم؟ والذي يعدّ ركيزة من ركائز ثقافتهم، ومنبعا من منابع حضارتهم.

وخلاصـة الأمر نلحظ تفاوتا في آراء هؤلاء المنكرين من ناحيتين هما: درجة الإنكار ونوعيته، والاسـتناد إلى الشـاهد من عدمه، فبعضـهم يطيل الاسـتشـهاد والتعليل، ويكتفي الآخر بالإشـارة العابرة مسلما بالشك مطمئنا إلى ما ذهب إليه من تعليق وتوضيح.

المبحث الثاني- مؤيدو التعليق بين القديم والحديث

وعند النظر إلى أصحاب هذا الاتجاه يتبين أنهم انقسموا على فترتين زمنيتين:

1- فترة تبدأ من القرن الثالث الهجري على يد ابن الكلبي(204ه) وتنتهي في القرن الحادي عشر على يد البغدادي (1093ه) صاحب كتاب خزانة الأدب.
2- وفترة ثانية تبدأ منذ أن أصدر جرجي زيدان كتابه تاريخ آداب اللغة العربية عام 1911م ليستمر حتى عصرنا الحالي، والجدير بالذكر أن الجذور التاريخية لهذه القضية ترجع إلى القرن الرابع الهجري حينما نشر ابن النحاس(338ه) شرحه للقصائد السبع، نافيا إشاعة أو قصة تعليقها على أركان الكعبة، فأثار بذلك جدلية لم تخبو نارها بتقادم الزمن، ونحن إذ نتناول في هذا الجانب أبرز الرواد الذين انتصروا لفكرة التعليق، فحسبنا في ذلك أن نتتبع بذورها وفق مسارها التاريخي لنعرف تطور القضية وكيف ساق هؤلاء الأدلة والبراهين لتتوافق مع هذا الطرح.

إنّ أقدم إشارة أثبتت خبر التعليق جاءت على لسان ابن الكلبي(204ه)، عندما نسب له الرافعي كلاما أفرده في كتابه تاريخ آداب العرب، جاء فيه " أول شعر علق في الجاهلية شـــعر امرئ القيس، علق على ركن من أركان الكعبة أيام الموســـم حتى نظر إليه، ثم أَحْدِرَ فعلقت الشـــعراء ذلك بعده، وكان ذلك فخرًا للعرب في الجاهلية، وعدوا من علق شـعره سـبعة نفر، إلا أن عبد الملك طرح شـــعر أربعة منهم وأثبت مكانهم أربعة"(الرافعي، 1974: 184/3)، يظهر هذا

النص الذي أورده الرافعي يؤكد أن قصـــة التعليق كانت حاضـــرة في العصـــر الجـاهلي، حيـث نـالـت معلقـة امرئ القيس الحظوة في ذلـك ثم تبعتهـا ســـائر المعلقات، غير انّ هذا الخبر ما لبث أن خف ذكره، فصمتت أقلام الكتاب ردحا من الزمن، قبـل أن يُعـاد الخوض فيـه من جـديـد على يـد مؤلفي القرن الرابع الهجري، وفي مقدمتهم ابن عبد ربه الأندلسي (328ه).

يســـوق ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد خبرا مفاده أنّ العرب اتخذت من الشعر ديواننا لها، لأنه كان " المقيد لأيامها، والشاهد على أحكامها. حتى لقد بلغ من كلف العرب به وتفضـيلها له عمدت إلى سـبع قصـائد تخيرتها من الشـعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة، وعلقتها على أســـتار الكعبة. فمنه يقال: مذهبة امرئ القيس، ومذهبة زهير. والمذهبات ســـبع، وقد يقال لها المعلقات"(الأندلسي،1983: 269/5).

وعند الوقوف على خبر أحد المنكرين المعاصـــرين لابن عبد ربه وهو ابن النحاس(338ه)، يتبيّن أنّه بعد أن فرغ من شرحه القصائد السبع، اكد أنها آخر السبع المشـهورات التي تلقاها أهل اللغة، دون أن يعترض في الألقاب، بل أداها كما نقلت إليه.(ابن النحاس، 1973: 681/2)، ثمّ أورد نص اعتراضـــه بأنّ حماد الراوية هو الذي جمع السـبع الطوال، ولم يثبت ما ذكره الناس من تعليقها على الكعبة، فاختلفوا في جمع هذه القصـــائد السـبع فقيل إن العرب كان أكثرها يجتمع بعكاظ ويتناشدون فإذا استحسن الملك قصيدة قال : علقوها واثبتوها في خزانتي. (ابن النحـاس، 1973: 682/2) ، ومن هنـا يظهر أنّ ابن النحـاس لا ينكر فعل التعليق البتّة، وإنما يربطه باستحسان الملك لها وتعليقها في خزانته.

وفي القرن الخامس الهجري ســـنجد أن هذا الخبر ورد عابرا في رســـالة الغفران للمعري(449ه)، حينما أورد صـــاحب الرســـالة قولا للبيد، جاء فيه: " فأنشـــدنا ميميتك المعلقة " فيقول" هيهات إني تركت الشـــعر في الخادعة ولن أعود إليه في الأخرة"(المعري، 1950: ص216)، فهو لم يشـــر صـــراحة إلى فعل التعليق ولكننا نستطيع أن نستشف من قوله: " تركت الشعر في الخادعة" ايحاء على دلالة الفعل واثباته لا نفيه.

وفي نفس السياق يورد ابن رشيق القيرواني(546ه) خبرا في كتابه العمدة يعاضد به كلام من سبقوه، فيقول: " وكانت المعلقات تسمى المذهبات، وذلك لأنها اختيرت من سائر الشعر فكتبت في القباطي بماء الذهب وعلقت على الكعبة؛ فلذلك يقال: مذهبة فلان إذا كانت أجود شعره، ذكر ذلك غير واحد من العلماء. وقيل: بل كان الملك إذا استجدت قصيدة الشاعر يقول: علقوا لنا هذه لتكون في خزانته"(القيرواني، 1955: 1/96-105). وذهب السيوطي إلى تأكيد الأمر نفسه ، فقال: " وكانت المعلقات تسمى المذهبات، وذلك إنها اختيرت من سائر الشعر، فكتبت في القباطي بماء الذهب، وعلقت على الكعبة، فلذلك يقال: مذهبة فلان إذا كانت أجود شعره " (السيوطي، دت: 2/480)، وهو رأي يبدو أنه أخذه من كتاب العمدة، وهو من الموارد التي استقى منها السيوطي حديثه.

أما صاحب كتاب وفيات الأعيان فإنه ينقل في كتابه هذا ما أثبته ابن النحاس من أن حماد " هو الذي جمع السبع الطوال".(ابن خلكان، دت: 2/206)، ولكنه لم يشر إلى مسألة التعليق حيث اتخذ موقفا وسطا فهو لم يثبت الفعل أو ينفيه إنما أشار إلى قول أخذه من ابن النحاس الذي بدوره اثبت تعليقها بخزانة الملك . وجاء ابن كثير (774ه) ليؤكد في كتابه البداية والنهاية إلى ما ذهب إليه الأصمعي ومن سبقه، فيقول: " أن العرب كانوا إذا عمل أحدهم قصيدة عرضها على قريش فإن أجازتها علقوها على الكعبة تعظيما لشأنها ... وهو قول الأصمعي وغيره" (ابن كثير،1997: 3/271).

وهو ما ذهب إليه ابن خلدون (808ه) في مقدمته حينما أكد خبر التعليق نافيا أي شكوك تحوم حوله، مبينا أن العرب كانوا يعلقون " أشعارهم بأركان البيت الحرام موضع حجهم وبيت إبراهيم كما فعل امرؤ القيس ابن حجر والنابغة ... وغيرهم من أصحاب المعلقات السبع، فإنه إنما كان يتوصل إلى تعليق الشعر بها من كان له قدرة على ذلك بقومه وعصبيته ومكانته في مضر "(ابن خلدون، دت: ص581)، فابن خلدون لا ينكر فكرة التعليق بل يؤكدها معدّدا مرتبة كلّ شاعر منهم ومنزلته.

وعند الانتقال إلى القرن الحادي عشر يبرز بالبغدادي (1093ه) صاحب كتاب الخزانة الذي جمع فيه مختلف الآراء المتصلة بقضية التعليق، فقام بطرحها

ومناقشتها بأسلوب موضوعي عقلاني. وبعد عرضه لتلك المواقف، أورد جملة من الأسباب التي دعت إلى تعليق هذه القصائد، قائلا: " أن العرب كانوا في جاهليتهم يقول الرجل منهم الشعر في أقصى الأرض، فلا يعبأ به ولا ينشده أحد، حتى يأتي مكة في موسم الحج فيعرضه على أندية قريش، فإن استحسنوه روي، وكان فخرا لقائله وعُلق على ركن من أركان الكعبة حتى ينظر إليه، وإن لم يستحسنوه طرح ولم يعبأ به. وأول من علق شعره في الكعبة امرؤ القيس وبعده علقت الشعراء. وعدد من علق شعره سبعة "(البغدادي، 1967: 1/125-126).

ليواصل البغدادي إيراد الأخبار المتعلقة بالتعليق، فينقل لنا نص ابن رشيق السابق ثم يواصل حديثه قائلا: " وقد طرح عبد الملك بن مروان شعر أربعة منهم وأثبت مكانهم أربعة" (البغدادي، 1967: 1/127)، ثمّ ينقل خبرا آخر مفاده أنّ "بعض أمراء بني أمية أمر من اختار له سبعة أشعار فسماها المعلقات" (البغدادي، 1967: 1/ 127)، ويشير في موضع آخر لفكرة التعليق، فيقول: "قال معاوية بن أبي سفيان: قصيدة عمرو بن كلثوم، وقصيدة الحارث بن حلزة، من مفاخر العرب، كانتا معلقتين بالكعبة دهرا" (البغدادي، 1967: 3/181).

والملاحظ أنّ المؤيّدين لفكرة تعليق المعلّقات شكلوا تيارًا بارزًا في التراث النقدي العربي، إذ تعاملوا مع الخبر بوصفه جزءًا من الذاكرة الثقافية التي تعكس مكانة الشعر الجاهلي في المجتمع العربي القديم. فقد نقل ابن الكلبي الرواية الأولى وربطها بتميّز المعلّقات، بينما أعاد ابن عبد ربه تثبيت الفكرة في *العقد الفريد* باعتبارها من مظاهر التبجيل الشعري. أما المعرّي فقد أشار إليها في سياق إبراز القيمة الرمزية للشعر، في حين أكّد ابن رشيق في *العمدة* أنّ التعليق دليل على خصوصية هذه النصوص الكبرى. ومن جانبه أورد ابن خلكان الخبر ضمن إطار توثيقي يكرّس الرواية المتداولة، بينما نظر ابن خلدون إليها باعتبارها جزءًا من البنية الثقافية التي أسّست للهوية العربية .وهذه النصوص التي أوردها هؤلاء الأعلام تمثّل المادة الأولى لقضية التعليق التي دار رحاها بين علماء القرن الثالث الهجري واستمرت حتى القرن الحادي عشر، حيث حاول كلّ دارس أن يتناولها بطرحه وفهمه الخاص، غير أنّهم في نهاية المطاف اجتمعوا على القول بأنّ المعلّقات قد عُلّقت على أستار الكعبة. وهكذا يتّضح أنّ المؤيّدين لم يقتصروا على نقل الخبر، بل منحوه دلالات رمزية

وتاريخية جعلت من فكرة التعليق علامة على تقدير العرب للشـــعر واعتباره سجلًّا لقيمهم ومعاييرهم الجمالية

وعند الانتقال إلى الفترة الثانية، التي بدأت ملامحها تتشـــكّل منذ عام 1911م،يظهر اتجاه جديد في تناول قضـــية التعليق، يتمثل في صـــدور كتاب "تاريخ آداب اللغة العربية" لجرجي زيدان ، فقد شدّ انتباهنا في هذه المرحلة أن الباحثين حينما تلقوا أمر التعليق وقفوا أمامه طويلا، فانقســـموا بدورهم بين معارض له معارضـــة شـــديدة وآخر متحمس مدافعا عنه ، وثالث اتخذ موقفا وسطا، وبما أننا تناولنا في المبحث الأول موقف المعارضين بدءًا من المستشرق نولدكه مرورا بآراء الرافعي وطه حسين وشوقي ضيف، فإننا سنحاول في هذا الجانب تناول موقف المؤيدين لفكرة التعليق في العصـر الحديث، لتتضـح أمامنا أبعاد القضـــية، ولنســـتطيع الوصـــول إلى موقف جامع بين آراء الســـابقين والمعاصرين.

وخلاصـة القول أنّ جرجي زيدان يعدّ أول من أثار مضـامين هذه القضـية في كتابه المشار إليه آنفًا، إذ تناولها مستعرضا لرأي ابن النحاس الذي أوردناه فيما ســبق ضـــمن الجماعة الرافضـــة لفكرة التعليق، مؤكدا أن هذا العدد الكبير من الدارســـين الذين أقروا هذا الفعل مرجح قوي للتعليق، فقد "وافقهم أكثر العلماء والباحثين في هذا الموضـوع ، وإنما استأنف إنكار ذلك بعض المستشـرقين من الإفرنج، ووافقهم بعض كتابنا رغبة في التجديد من كلّ شـــيء، وأي غرابة في تعليقها وتعظيمها بعدما علمنا من تأثير الشـــعر في نفوس العرب وتعظيمهم أصـحابه"(زيدان،دت:92/1)، ثم نراه يستشـهد بكلام ابن الانباري المؤيد لفكرة التعليق، مســتندا إليه بوصــفه شــاهدا تاريخيا يعزز هذا الرأي، فيقول: " وهو (حماد) الذي جمع الســبع الطوال، هكذا ذكره أبو جعفر احمد بن محمد النحاس ولم يثبت ما ذكره الناس من أنها كانت معلقة على الكعبة "(زيدان،دت:92/1)، وبذلك اســـتفاد جرجي زيدان من عبارة ابن الأنباري "ما ذكره الناس" الذي يســـتعجب من مخالفة النحاس لما ذكره الناس وهم الأكثرية من أنها علقت في أركان الكعبة.

وعند الانتقال إلى تصـور أحمد حسن الزيات من هذه المسـألة فإنه يرى أن لا حرج في تعليقها، فهي سـنة متبعة عند الجاهليين توارثوها منذ القدم حتى بزوغ الإسـلام، فيقول: " على أن تعليق الصـحائف الخطيرة على الكعبة كان سـنة في الجاهلية بقى أثرها في الإسلام. فمن ذلك تعليق قريش الصحيفة التي وكدوا فيها على أنفسـهم مقاطعة بني هاشـم ... وتعليق الرشـيد عهده بالخلافة من بعده إلى ولديه الأمين والمأمون، فَلِمَ لا يكون الأمر كذلك في هذه القصـــائد مع ما علمت من تأثير الشـعر فيهم ومكانة الشـعراء منهم"(الزيات، دت: ص34)، وفي نفس السـياق يؤكد أنّ الإعجاب المنقطع النظير بها كان الدافع لتعليقها، فيقول:" أنّ العرب اختارتها فكتبتها بماء الذهب على القباطي، ثمّ علقتها بالكعبة إعجابا بها وإشـــادة بذكرها. وقد بقى بعضـــها إلى يوم فتح مكة".(الزيات، دت: ص33)، وهو قول تلقفه ناصـر الدين الأسد معززا ما ذكره جرجي زيدان والزيات ، فإن كان حماد هو الذي جمع القصـــائد السـبع بعد أن كانت مفرقة، فهذا لا ينفي أنها كانت مكتوبة أو معلقة، وليس حجة على بطلان تعليقها، فقد ثبت عناية الخلفاء الأمويين بجمع الشعر الجاهلي وكتابته وحفظه، وأعاد إلى أذهاننا ما طرحه عبد الملك بن مروان حينما عُرض عليه أصحاب المعلقات فأثبت أربعة منهم وطرح أربعة، وما نسب لمعاوية بن أبي سفيان من قول بشأن تعليق قصيدتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، ويرى أن اعتراض بعض المحدثين على تعليقها لا يستند إلى مسوغ منطقي مقبول، فإن كان الاعتراض على مبدأ الكتابة فقد ساقت كتـب الأدب الكثير من الأمثلـة والبراهين التي تثبـت معرفـة عرب الجـاهليـة وشيوعها بينهم، أما إذا كان الاعتراض يرجع إلى احترام قدسية بيت الله الحرام بما لا يبيح أن تعلق فيها الوثائق والمدونات، فإن الكثير من الأخبار التاريخية تقول أنهم كـانوا يعلقون وثـائقهم وكتـابتهم ذات القيمـة ، متمثلـة في حلف عبد المطلب وخزاعة وصـحيفة مقاطعة للرسـول صـلى الله عليه وسـلم ، حتى أن هارون الرشـــيد أثناء حجته ســـنة (186ه) قام بتعليق وثيقة عهده لابنه الأمين والمأمون في جوف الكعبة ليزيد من قدســية الوثيقة ويحرم نقصـــها (الأســـد، 1956: ص169).

ويبدي بدوي طبانة دهشـته من أولئك الذين شـكّكوا في قضـية التعليق، ومالوا إلى إنكارها، مســـتغربا هذا الموقف الذي يتعارض مع ما اســـتقرّ في التراث

النقدي، فيقول: "ولا نجد من الأسباب الظاهرة أو الخفية ما يدعو إلى الشك في صدق هذه الروايات ولا نرى سببا معقولا يدعو إلى نفي هذه المعلقات، أو تكذيب هذه الروايات التي توارد عليها الرواة في مختلف العصور". (طبانة، 1976: ص21)، ثمّ يعرض بعد ذلك لآراء ابن النحاس ليناقشها مبيننا الغلط الذي وقع فيه المؤرخون من بعده في فهم عبارته "اختلفوا في جمع هذه القصائد" منتهيا إلى أن الظاهر من معنى اللفظ يشير إلى تلك القصائد كانت موجودة أو مجموعة حين وصلت إلى الرواة، فلم تكن هناك حاجة إلى جمعها من جديد، إنما يكون مجال الجمع منصبا في تنسيق ما وجدوه. ويربط بين قول ابن النحاس الخاص بتعليق تلك القصائد في خزانة الملك وما ذكره الجمحي عن وجود ديوان من أشعار الفحول عند النعمان بن المنذر، بيد أنه شك في حرص النعمان على حضور تلك المواسم بسوق عكاظ، وقيام النابغة بنقل ما يستحسنه من قصائد ليعلقها على خزانته، فلم يثبت إنشاد النابغة لتلك المعلقات، فكل ما في الأمر أن النعمان كان حريصا على أن ينقل إليه هذا الشعر الذي ينشده الشعراء بسوق عكاظ، فإذا استحسن منه شيئا أمر بتعليقه في خزانته. وهذا لا يتعارض مع رواية تعليقها على الكعبة (طبانة، 1976: ص70). وهكذا يستمر طبانة في مناقشة فكرة التعليق، مستندا في حججه على ما ورد عن صاحب كتاب الجمهرة، خصوصا خبر المفضل، ويشير إلى النص الذي قيل في سياق الحديث عن مذهبة عنترة، ويعرج مناقشا ما إذا كان التعليق مؤقتا أو دائما.

وعليه يمكن اجمال تلك الآراء سواء المؤيّدة أو المعارضة لفعل التعليق في الجدول الآتي الذي يوضح أبرز الأعلام ومواقفهم ودلالتها النقدية والثقافية:

الفيئة	الأعلام	طبيعة الموقف	أبرز ملامح موقفهم	أدلتهم
المنكرون العرب قديما	أبو جعفر أحمد بن النحاس	أنكر خبر التعليق لغياب السند التاريخي الموثوق	استند على منهج نقدي لغوي وتاريخي صارم	
المنكرون العرب حديثا	الرافعي – طه حسين – شوقي	رفضوا الرواية	ركّزوا على نقد الرواية،	غياب ذكر التعليق عند كبار مؤرخي الأدب

	ضيف – محمد الخضر حسين – عبد المتعال الصعيدي – أحمد محمد الحوفي	وعدّوها أسطورة أدبية لا أساس لها	وأكدوا أن المعلّقات وصلت عبر الرواة لا التعليق	مثل ابن قتيبة والجاحظ -احتمال أن يكون الخبر من وضع ابن الكلبي متأثرًا بتعليق قريش صحيفة المقاطعة في الكعبة.
المنكرون المستشرقون	نولدكه – مارجليوث – ألفرت – بروكلمان	أنكروا التعليق وشككوا في أصالة الشعر الجاهلي	وظفوا مناهج تاريخية غربية، ورأوا الخبر إضافة متأخرة	-العرب كانوا أميين لا يعرفون الكتابة على نطاق واسع - .الكعبة مكان مقدس لا يليق أن تُعلّق فيه قصائد فيها غزل وهجاء
المؤيدون القدماء	ابن الكلبي – ابن عبد ربه – أبو العلاء المعرّي – ابن رشيق – السيوطي – ابن خلكان – ابن خلدون – البغدادي	أكدوا وقوع التعليق ورأوا فيه أعلاء من شأن الشعر	تعاملوا مع الخبر بوصفه جزء من الذاكرة الأدبية والثقافية	- وجود إشارات تاريخية متوارثة تؤكد تعليق القصائد بماء الذهب على أستار الكعبة -بعض القريشيين كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وقد علّقوا عهودهم ومواثيقهم في الكعبة، فلا مانع من تعليق الشعر أيضًا
المؤيدون المحدثون	جرجي زيدان – أحمد حسن الزيات	أعادوا طرح الفكرة في إطار تاريخ الأدب	أظهروا التعليق بوصفه رمز لمكانة الشعر في الثقافة العربية	-المعلقات تمثل أرفع ما جادت به قرائح الشعراء، ومن الطبيعي أن تُعلّق في أقدس مكان لإبراز قيمتها

				-التشكيك في التعليق يُعدّ طعنًا في أصالة الشعر العربي وتراثه.
الموقف الوسط للدارسين العرب المحدثين	بدوي طبانة – نصر الدين الأسد	لم ينكروا الخبر كليًا ولم يثبتوه تمامًا	تعاملوا مع الخبر بحذر، ورأوا فيه دلالة رمزية أكثر من كونه حقيقة تاريخية	

وصفوة القول: أن قضية التعليق، من حيث إثباتها أو نفيها، بقيت موضوعا خصبا ومغريا للكتاب عبّر العصور، وما إن يفرغ كاتب من طرح أدلته وبراهينه حتى يأتي كاتب آخر فيورد ما ينقضها، وهو تباين إن دلّ يؤكد خصب المنطلقات التاريخية والفكرية التي تأسست عليها هذه القضية، وأنها مثّلت جدلية بين الرواية التاريخية والقراءة النقدية؛ فهي من جهة تعكس تقديس العرب لشعرهم واعتباره ذروة الإبداع، ومن جهة أخرى تكشف عن نزعة نقدية عقلانية لدى بعض الدارسين الذين رفضوا التسليم بالأخبار غير المثبتة. وإنّ استمرار هذا الجدل حتى العصر الحديث يبرهن على حيوية التراث العربي وقدرته على إثارة الأسئلة النقدية عبر العصور، ويؤكد أنّ المعلقات – سواء عُلّقت أم لم تُعلّق – ستظل رمزًا لأصالة الشعر الجاهلي وذروة فنيته.

نتائج البحث-

1-مثّل الشعر الجاهلي مصدرا مهمّا من مصادر التاريخ الذي سجل مآثر العرب وأحداثهم وأيامهم، وقد استمر العرب في تداوله وحفظه جيلا بعد جيلا إلى أن ظهرت التصانيف والمؤلفات التي جمعتها في قالب واحد عرف بالمعلقات بغض النظر عن عددها، فقدمت للقارئ العربي على أنها أفضل ما انتجته القريحة الشعرية لدى عرب الجاهلية

2-تباين العلماء والدارسون حول العدد الفعلي للمعلقات، فالزوزني في شرحه يوردها سبعا، والتبريزي يوردها عشرا من المعلقات،

أضـف إلى ذلك أنّ الدارسـين لم يتفقوا على مسـمى جامع للمعلّقات، فمنهم من يسـميها مذهبات، ومنهم من أطلق عليها السـموط، ومنهم من سـمّاها القصـائد المختارة أو السبعيات، وهذا إن دلّ فإنه يدلُّ على خصوبة البحث في هذا الجانب من الدرس الأدبي، واختلاف منطلقاتهم ومناهجهم.

3- لقد برزت القيمة المعنوية للمعلقات، رغم تباين النقاد والدارسين واختلافهم حول فكرة تعليقها فمنهم من أنكر ذلك، ومنهم من أقرّ ذلك، ولكنهم يكادوا يتفقون على أن المعلقات هي أفضل ما أنتجه الشاعر الجاهلي آنذاك.

4- وحين تناول المستشرقون هذه القضية لم يكن دافعهم لذلك موضوعيا أو علميا، فهم حينما عمدوا للتشكيك في تسميتها وعددها وشعرائها، اتخذوا هذه الجدلية مدخلا للطعن في أصالة الشعر الجاهلي رواية وتدويننا ونقلا، وقد بدا ذلك في كتابات مارجليوت ونولدكه وألفرث.

5-إنّ الذين أنكروا حكاية التعليق قديما وحديثا رفضـوا قصـة التعليق بتاتا، فسـقطت من اعتبارهم دون أن يعيرها أي اهتمام، أما بقية الباحثين رفضـوا القصـة وقبلوا بالاسـم، فشـغلوا أنفسـهم بإيجاد تعليل لهذا الاسـم، فهم لا ينكرون وجود اسـم معلقة أو مذهبة أو سـموط لكنهم ينكرون أمر تعليقها في أركان الكعبة.

6-إنّ المتتبع لمسـألة جدلية التعليق سـيجد أن الخلاف الذي أُثير حولها خلاف تاريخي يرجع لفترات زمنية متلاحقة، وأنه لم يلامس الجوانب الموضـوعية والفنية للمعلقات، فهذا التحمس لفكرة التعليق كان دافعه أن يضـفي عليها نوعا من القدسية.

توصيات البحث، ويمكن اجمالها في الآتي:

1- يُستحسن أن تتوجّه الدراسات المستقبلية إلى تعميق النظر في المصادر الأولى التي تناولت خبر التعليق، مع إخضاعها للتحليل النقدي التاريخي الذي يوازن بين الرواية والواقع الثقافي.

2- كما يُوصى بالمقارنة المنهجية بين مواقف المؤيدين والمعارضين، للكشف عن الفروق في طرائق الاستدلال وأسس الحكم على أصالة الخبر. ومن المهم أيضًا توظيف المناهج الحديثة، كاللسانيات والسيميائيات، لفهم دلالات التعليق بوصفه فعلًا رمزيًا يعكس سلطة النص في المجتمع الجاهلي.

3- ينبغي إعادة النظر في البعد الرمزي لهذه القضية، باعتبارها تعبيرًا عن تقدير العرب للشعر ومكانته في تشكيل الهوية الثقافية، مع فتح آفاق المقارنة مع ثقافات شعوب أخرى عرفت فعلا مشابها لذلك.

4- يُوصى بإدراج هذه القضية ضمن مقررات الدراسات الجامعية في الأدب العربي، لما تحمله من أبعاد تاريخية ونقدية وبلاغية تثري فهم الطالب للتراث وتعمّق وعيه بأهمية الشعر في الثقافة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر

1-الأصفهاني، أبو الفرج -*الأغاني*، تحقيق إبراهيم الغرباوي وآخر، إشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1993م.

2-الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم -*شرح السبع الطوال*، تحقيق محمد عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة.

3-ابن الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه -*العقد الفريد*، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

4-ابن خلدون، عبد الرحمن -*المقدمة*، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، دت.

5-ابن خلكان، شمس الدين حمد -*وفيات الأعيان*، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دت.

6-ابن كثير -*البداية والنهاية*، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1997م.

7-ابن النديم -*الفهرست*، دار المعرفة، بيروت – لبنان، دت.

8-ابن رشيق القيرواني -*العمدة* في محاسن الشعر وأدبه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1955م.

9-ابن قتيبة –*الشعر والشعراء*، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

10-الأنصاري، عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني –*شرح المعلقات السبع*، لجنة التحقيق العالمية، بيروت، 1992م.

11-البغدادي، عبد القادر بن معمر –*خزانة الأدب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1986م.

12-الحموي الرومي، ياقوت –*معجم الأدباء*، راجعه وزارة المعارف العمومية وضبطه عيسى البابي الحلبي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993م.

13-النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد –*شرح القصائد السبع المشهورات*، تحقيق أحمد خطاب، مطبعة الحكومة، بغداد، 1973م.

14-القفطي، جمال الدين علي بن يوسف –*إنباه الرواة على أبناء النحاة*، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.

15-القرشي، أبو زيد بن أبي الخطاب –*جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام*، حققه وضبطه علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، دت.

16-السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين –*المزهر في اللغة*، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى بك وآخران، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.

17-التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن موسى الشيباني –*شرح القصائد العشر*، حققه وضبط حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، دت.

ثانيا- المراجع

1-الألوسي، محمود شكري –*بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب*، دار الكتاب العربي، مصر، ط2.

2-الأسد، ناصر الدين – *مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية*، دار الجبل، بيروت، 1956م.

3-الزيات، أحمد حسن – *تاريخ الأدب العربي*، دار نهضة مصر للطباعة، الفجالة، القاهرة، دت.

4-الحوفي، أحمد – *الحياة العربية من الشعر الجاهلي*، مكتبة نهضة مصر، ط2، القاهرة، 1952م.

5-الرافعي، مصطفى صادق – *تاريخ آداب العرب*، مكتبة الإيمان، المنصورة، 1974م.

6-الزيات، أحمد حسن – *تاريخ الأدب العربي*، دار نهضة مصر للطباعة، الفجالة، القاهرة، دت.

7-الزيدان، جرجي – *تاريخ آداب اللغة العربية*، راجعه شوقي ضيف، دار الهلال، القاهرة، دت

8-الشافعي، سليمان الشطي – *المعلقات وعيون العصور*، سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 2011م.

9-ضيف، شوقي – *العصر الجاهلي*، دار المعارف، ط11، دت.

10-طبانة، بدوي – *معلقات العرب*، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1967م.

11-طه حسين – *في الأدب الجاهلي*، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

12-بدوي، عبد الرحمن – *دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي*، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1979م.

13-عفيف، عبد الرحمن – *الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديمًا وحديثًا*، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، دت.

14-القاضي، محمد الخضر حسين –*نقض كتاب في الشعر الجاهلي*، المطبعة السلفية، القاهرة، 1345هـ.

15-بروكلمان، كارل –*تاريخ الأدب العربي*، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط5

الدوريات والمجلات

1-الصعيدي، عبد المتعال –مقال منشور في *مجلة الرسالة*، العدد 56 والعدد 60، السنة الثانية، 1934م.